العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا: مقومات النجاح والتحديات

Islamic Banking in Britain: Elements for Success and Challenges

د.خطوي منير
مخبر البحث حول الابداع وتغيير المنظمات والمؤسسات، جامعة البليدة2،
em.khatoui@univ-blida2.dz

أ.عياد هاجر
مخبر القانون والعقار، جامعة البليدة2،
hadjeraiad.540@gmail.com

تاريخ الاستلام: 30 -05-2021 تاريخ القبول: 20-06-2021 تاريخ النشر : 30-06-2021

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا بالدراسة والتحليل، من خلال التعرف على أهم مؤشرات نجاح الصيرفة الاسلامية والوقوف على مختلف التحديات والعقبات التي تعيق تطورها وانتشارها.

وقد خلصت نتائج الدراسة أن الحكومة البريطانية تولي اهتماما كبيرا بالمالية الإسلامية من خلال إطلاق العديد من الإجراءات والتدابير لتشجيع الاستثمار في المملكة المتحدة في مجال الاقتصاد الإسلامي بهدف جعل بريطانيا مركزا عالميا للتمويل الإسلامي.

كلمات مفتاحية: صيرفة إسلامية، مؤشرات نجاح، تحديات، تمويل إسلامي.

تصنيف JEL : E44، G10، G20

Abstract:

This study aims to shed light on the reality of Islamic banking in Britain by studying and analyzing, by identifying the most important indicators of the success of Islamic banking and identifying the various challenges and obstacles that hinder its development and spread.

The results of the study concluded that the British government attaches great importance to Islamic finance by launching several measures and measures to encourage investment in the United Kingdom in the field of Islamic economics with the aim of making Britain a global center for Islamic finance.

Keywords: Islamic banking, success indicators, challenges, Islamic financing.

Jel Classification Codes: E44 ،G10 ،G20.

المؤلف المرسل: خطوي منير، الإيميل: em.khatoui@univ-blida2.dz

1. مقدمة:

تعتبر بريطانيا من الدول الرائدة في المالية الإسلامية على صعيد العالم الغربي، والتي تتطلع لتصبح مركزا عالميا في مجال التمويل الإسلامي من خلال قيام الحكومة البريطانية باتخاذ العديد من الإجراءات لتشجيع الاستثمار في المملكة المتحدة في مجال الاقتصاد الإسلامي، وعليه سنحاول الوقوف على واقع الصيرفة الإسلامية ببريطانيا في الوقت الراهن والتعرف على أهم مؤشرات تطور ونجاح الصيرفة الاسلامية وصولا لمختلف التحديات والعقبات التي تعيق تطورها وانتشارها، وعليه تتمحور إشكالية الدراسة كما يلي :

ما هي مقومات نجاح العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا في ظل التحديات الراهنة؟

1.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على دوافع اهتمام بريطانيا بالمالية الإسلامية عموما والصيرفة الإسلامية بشكل خاص؛
- دراسة واقع العمل المصرفي الإسلامي واستنباط أهم مؤشرات نجاحه في بريطانيا؛
- الوقوف على حجم التحديات والعقبات التي تواجه تطوير الصرفة الاسلامية في بريطانيا.

2.1 منهجية الدراسة

تماشيا مع طبيعة موضوع الدراسة ولتحقيق أهدافه والوصول إلى النتائج المرجوة منه، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يسمح بتوفير البيانات والحقائق حول مشكلة الدراسة من أجل تفسيرها والوقوف على دلالتها للوصول إلى النتائج والاجابة على الإشكالية المطروحة.

2. تطور العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا:

إن ظهور البنوك الإسلامية فيها كان سابقاً لظهورها في كثير من الدول العربية والإسلامية، فقد ظهرت المصرفية الإسلامية في بريطانيا في أواخر السبعينات (1978) حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية في العمل في لندن، مما يدفعنا للوقوف على مراحل تطور الصيرفة الإسلامية وأهم عوامل الاهتمام بها من طرف الحكومة البريطانية.

1.2 نشأة البنوك الإسلامية في بريطانيا

ظهرت المصرفية الإسلامية في بريطانيا في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات (1979– 1978) حيث سمحت الحكومة البريطانية لبعض الشركات الاستثمارية الإسلامية في العمل في لندن، وكان أولها: شركة الاستثمار الإسلامية القابضة (Islamic Banking International Holding) سنة 1978، وبعدها

شركة بيت التمويل (Islamic Finance House)، وفي سنة 1987دخلت مجموعة مصرف البركة العالمية التي استمرت في العمل حتى سنة 1993، وفتحت فرعين في لندن، وفرعاً آخر في بيرمنغهام، وفي سنة 1997 فتح المصرف المتحد الأهلي الكويتي فرعاً له في لندن عرف بمشروع المنزل لتقديم تمويلات للجالية المسلمة عبر عقود المرابحة والإجارة. (فضل ، 2015)

وشهد عام 2004 تأسيس أول بنك إسلامي في المملكة المتحدة وهو البنك الإسلامي البريطاني، وفي هذا الاتجاه اقدمت السلطات البريطانية على حث بنوكها ومؤسساتها المالية على اقتحام هذه التجربة محليا ودوليا من خلال فتح نوافذ اسلامية في كبرى البنوك البريطانية والسماح لأول بنك اسلامي بريطاني بالعمل في مجال المصرفية الإسلامية، بالتزامن مع فتح فروع اسلامية في المشرق العربي والبلدان الاسلامية التي تشهد نموا ملحوظا للمالية الاسلامية. (النوري، 2009)

2.2 دوافع الاهتمام بالصيرفة الإسلامية في بريطانيا

تعتبر بريطانيا بوابة التمويل الإسلامي في أوربا والتي احتضنت التمويل الإسلامي منذ وقت باكر في 1978 وبها أكبر نسبة من البنوك الإسلامية في أوربا، حيث يرجع دوافع الاهتمام البريطاني بالصيرفة الإسلامية بشكل خاص للعوامل التالية:

أولا: تنامي الطلب على المنتجات الاسلامية

أصبحت الصيرفة الاسلامية خلال السنوات الاخيرة صناعة حديثة تستقطب اهتمام العديد من البنوك والمؤسسات المالية الدولية والاطراف الفاعلة في النظام المالي العالمي، فيشير تقرير الاستقرار الصادر من مجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا في لعام 2019 أن حجم اصول قطاع البنوك الإسلامية

عالميا قد وصل 1.573 تريليون دولار بنهاية سنة 2018، بالتالي هناك دافع كبير للحصول على حصه من هذا القطاع .

ثانيا: رغبة الحكومة البريطانية في جعل لندن بوابة للتمويل الإسلامي

رفعت الحكومة البريطانية شعار "لندن عاصمة الاقتصاد الإسلامي" منذ سنة 1997، ثم تكرر في 2006 فقد تحدث وزير الخزانة البريطاني الأسبق "غوردن بروان" في المؤتمر الدولي للتمويل الإسلامي والتجارة الذي نظمه المجلس الإسلامي البريطاني بدعم من منظمة المؤتمر الإسلامي ووزارتي الخزانة والخارجية

البريطانيتين، بالتعاون مع بلدية لندن، والملتقى الاقتصادي الإسلامي العالمي في 13 ماي 2006 الموافق 17 جمادى الأولى 1427هـ عن رغبة الحكومة البريطانية أن تكون لندن بوابة للتمويل الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية. (فضل ، 2015)

ثالثا: الأزمة المالية العالمية 2008

إن ما حدث في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، والتي هزت الأسواق وأربكت الدول الكبرى على نطاق واسع، دفع الأنظار بقوة البنوك الإسلامية وأدوات الصناعة المالية الناشئة، والتي لم تتأثر كثيرا بالأزمة لسبب جوهري يتعلق بتباين القواعد والأسس التي ترتكز عليها هذه التجربة المتنامية وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة. (النوري، 2009)

رابعا: ارتفاع عدد المسلمين في بريطانيا

وجود أكثر من 2.72 مليون مسلم مقيم في بريطانيا، حيث تفضل هذه الجالية على العيش وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في كل المجالات خاصة المعاملات والأحوال الشخصية،(Waseem , 2008) وتزايد عدد الذين يرغبون في المعاملات المصرفية الإسلامية للوصول إلى المنتجات المالية بأسعار تنافسية بغض النظر عن معتقداتهم الدينية، مما أضحى يمثل سوق مربحا وواعد للمؤسسات المالية والمصرفية بالمملكة المتحدة.

خامسا: المنافسة على الصناعة المالية الاسلامية

كان من شأن هذا النمو المتزايد لحركة الصيرفة الاسلامية ان يزيد التنافس وتتسابق البنوك الكبرى نحو الصناعة المالية الاسلامية ومنتجاتها المتنوعة التي تمثل بديلا أخلاقيا وعمليا لما تقدمه البنوك التقليدية من خدمات لا تجد تفاعلا كبيرا من كل العملاء الذين لا يطمئنون للاستثمار والتمويل الذي لا يراعي الاخلاق والقيم وليس له من همّ سوى الربح والمزيد من الربح بكل الاشكال والاساليب. (النوري، 2009)

3.1 البنوك الإسلامية في بريطانيا

سعت الحكومة البريطانية إلى عدم التفرقة بين المصرفية الإسلامية والتقليدية، في ما يتعلق بالقوانين والتسهيلات المقدمة لكل قطاع، وبدأ هذا التوجه منذ عامي 2003 و2004 وتم اسناد الترخيص لأول بنك اسلامي بريطاني من فئة بنوك التجزئة للجمهور (البنك الإسلامي البريطاني)، وقد تم في هذا الصدد

مراجعة القوانين المصرفية ومساواة البنوك الإسلامية بالتقليدية في ما يتعلق بالضرائب والتسهيلات، وتتابع منح التراخيص للمصارف الإسلامية لمزاولة نشاطها.

ويوجد حاليا بالمملكة أكثر من 22 بنك يقدم خدمات مصرفية إسلامية، منها 5 بنوك متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بشكل كامل، والجدول التالي يقدم لائحة لأهم البنوك الإسلامية في بريطانيا:

الجدول 1: البنوك الإسلامية في بريطانيا

	البنك الإسلامي	سنة التأسيس
1	مصرف الريان (البنك الإسلامي البريطاني سابقًا) (Al Rayan Bank)	2004
2	بنك لندن الشرق الأوسط (BLME)	2007
3	بنك قطر الإسلامي (QIB –UK)	2008
4	بنك جيت هاووس الإسلامي(GHB)	2008
5	مصرف أبوظبي الإسلامي (ADIB)	2012

المصدر: من إعداد الباحثين

3. الصيرفة الاسلامية في بريطانيا

تزايد الاهتمام البريطاني بالمالية الإسلامية عموما والصيرفة الإسلامية بشكل خاص، بعد إطلاق السلطات الحكومية لـ "فرقة عمل المالية الإسلامية" سنة 2013 في إطار استراتيجية "لندن بوابة الغرب للمالية الإسلامية" من خلال توفير الإطار القانوني والشرعي المناسب للعمل المصرفي الإسلامي، وبروز سياسات حكومية داعمة للمالية الإسلامية.

1.3 الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية في بريطانيا

مع أن اهتمام السلطات البريطانية بالتمويل الإسلامي قديم، إلا أن الشروع في التعامل مع بعض مسائله القانونية والضريبية لم يقنن إلا من خلال مجلس الخبراء الذي تشكل لهذا الغرض وأيضا الجهات الحكومية المسؤولة كوزارة المالية ومصلحة الضرائب والجمارك من أجل العمل على تطوير التمويل الإسلامي، وتم الإعلان عن تحويل بريطانيا لتكون "بوابة الغرب للتمويل الإسلامي" كاستراتيجية حكومية

ترجمت في حزمة من الإجراءات القانونية والتشريعية والجبائية كانت بدأتها منذ سنة 2003 والتي تمحورت في:

– إلغاء الازدواج الضريبي على عمليات الرهون العقارية الإسلامية, وتخفيف العبء الضريبي عليها وإلغاء الضريبة على الأرباح الرأسمالية ورسوم الدمغة المتعلقة بها؛

– مبادرات من قبل السلطة الإشرافية والجبائية في ملائمة القواعد الشرعية للمعاملات المالية الإسلامية مع القوانين والتشريعات التنظيمية المعمول بها في المملكة المتحدة, والتي تمثلت في:

– تعميم إلغاء الازدواج الضريبي على معاملات عقود الرهون العقارية, ليشمل الأفراد والشركات عامي2005 و 2006 على التوالي؛

– تشريع كل من صيغ المرابحة والإجارة سنة 2005 ثم المشاركة المنتهية بالتمليك سنة 2006 وإدراجها ضمن الآليات التمويلية لشراء المساكن ومعاملة العوائد عليها بنفس ما تعامل به الفوائد على الإقراض من الناحية الجبائية وتعميم إلغاء الازدواج الضريبي عليها؛

– إدراج مفهوم المضاربة والوكالة بالاستثمار في التكييف القانوني للوديعة المصرفية وإعطاء الحرية للمودعين في الاختيار بين تكييف ودائعهم في البنوك الإسلامية على أساس قانوني يحميها أو شرعي ينتج عنه تقاسم الأرباح والخسائر، ومعاملة الأرباح الناتجة عنها كما أنها فوائد في الجانب الضريبي. (شودار، 2015)

2.3 الاطار الشرعي

تخضع البنوك الإسلامية في بريطانيا أساسًا للهيئات الشرعية الخاصة بها المتكونة من علماء الدين الذين يعملون على التأكد من توافق المنتج مع أحكام الشريعة الإسلامية، في ظل عدم وجود سلطة مركزية للرقابة الشرعية. (Bhavin & Quresh, 2017)

وورد في التقارير والوثائق الرسمية الصادرة عن الجهات المسؤولة عن ملف التمويل الإسلامي في الحكومة البريطانية ذكر الجانب الشرعي وأهميته بالنسبة للجهات الإشرافية كي لا يتداخل عمل هيئات الرقابة الشرعية مع عمل المجالس الإدارية والتنفيذية من جهة، وكي لا يقع التضليل والخداع للزبائن من جهة أخرى، لكن تلك التقارير ذكرت أنه ليس من اختصاصها التأكد من السلامة الشرعية، لأنها جهة إشراف علمانية، ومن ثم فلن تعمد إلى تشكيل هيئة رقابة شرعية مركزية ضمن جهات الإشراف على القطاع المالي.

وألقت بهذه المهمة على عاتق المؤسسات التمويلية التي تقدم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتختار الكيفية التي تضمن لها تحقق هذا الأمر، وقد ارتأت هذه المؤسسات تعيين

هيئات للرقابة الشرعية تابعة لها وردت أسماء أعضاء تلك الهيئات على المواقع الإلكترونية لها، وفي بعض الوثائق الخاصة بالسلامة الشرعية للمنتجات. (بلوافي و شاشي، 2011)

3.3 المبادرات الحكومية الداعمة للصيرفة الإسلامية

تقوم الحكومة البريطانية حالياً، بحملة واسعة في العالم لتشجيع الاستثمار في المملكة المتحدة في مجال الاقتصاد الإسلامي، وذلك عبر سلسلة جديدة من الخطوات التي تهدف بها إلى جذب مزيد من رؤوس الأموال، فقد شكلت الحكومة أول فريق عمل وزاري معني بالتمويل الإسلامي يضم عدداً من الوزارات، وركز فريق العمل على خمسة أمور محددة هي: (فضل ، 2015)

أولا: دعم السوق ودراسة سبل إزالة العوائق ودعم النمو والابتكار الذي يقوده القطاع الخاص، مع وضع إطار ضريبي وتنظيمي يناسب الخدمات المالية الإسلامية تبني على الخطوة التي اتخذتها المملكة المتحدة بشأن القروض العقارية الإسلامية والنظام الضريبي لضمان عدم الإضرار بالصكوك؛

ثانيا: تمويل البنية التحتية لاجتذاب الاستثمارات إلى المملكة المتحدة؛ مع زيادة الطلب على الخدمات المالية الإسلامية، لتمويل 40 مشروعاً من أهم مشاريع البنية التحتية المحددة في الخطة الوطنية للبنية التحتية؛

ثالثا: تنظيم الخدمات المالية الإسلامية، حيث إن ترتيبات التنظيم والبنية التحتية التي تدعم هذا القطاع ضرورية لضمان استقراره واستمراره مستقبل؛

رابعاً: النظر في سبل الترويج لخبرة المملكة المتحدة في التعريف بالخدمات المالية الإسلامية والتدريب عليها والأبحاث المتعلقة به؛

خامساً: الاهتمام بالاتصالات لدعم نمو السوق وإبراز لندن كواجهة مفضلة لتقديم خدمات مالية وخدمات مساندة لها عالمية المستوي بما فيها الخدمات المحاسبية والقانونية والتحكيمية، التي تفي تماما بمتطلبات الخدمات المالية الإسلامية، ما يتيح إتمام كل مرحلة من أي صفقة في مركز مالي واحد.

4. التطورات المالية للبنوك الإسلامية في بريطانيا

تعتبر بريطانيا بوابة التمويل الإسلامي في العالم الغربي، والتي تستحوذ على أكبر نسبة من البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في أوربا، والتي تدير أصولاً

قدرت بـ 4.53 مليار جنيه إسترليني سنة 2018، في حين بلغ حجم التمويل الاسلامي الممنوح من قبل هذه البنوك حوالي 3.75 مليار جنيه إسترليني بنهاية سنة 2018.

1.4 تعبئة الموارد المالية في البنوك الإسلامية

تعمل البنوك الإسلامية في بريطانيا على تعبئة موارد مالية خارجية بهدف زيادة قدرتها على تحقيق أرباح أكبر والمساهمة في جذب المزيد من رؤوس الأموال، مما جعلها في المرتبة الأولى في أوروبا من حيث حجم الأصول والودائع المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

أولا: تطور حجم الأصول في البنوك الإسلامية

بلغ إجمالي أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا حوالي 4.531 مليار جنيه إسترليني في نهاية سنة 2018، بزيادة سنوية تقدر بـ 19.25 % مقارنة بنهاية سنة 2017، التي بلغ فيها حجم هذه الأصول 3.8 مليار جنيه إسترليني، وبمعدل نمو يقدر بحوالي 14.85 % خلال الفترة (2016-2018)

الشكل 1: تطور حجم أصول البنوك الإسلامية في بريطانيا (2016–2018)

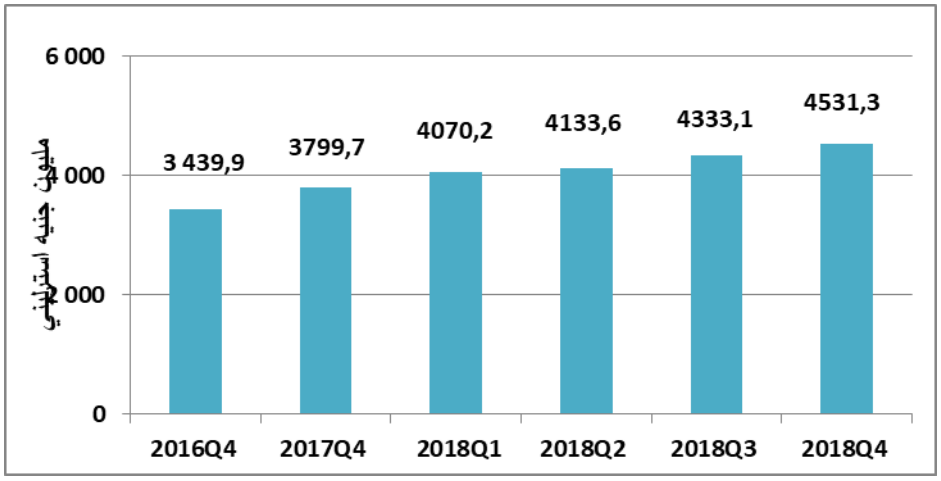

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات (IFSB)

إذ تحتل بريطانيا المركز الثامن عشر ضمن ترتيب الدول من حيث مجموع الأصول المصرفية التي يتم توظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية مما يجعلها في صدارة الدول الغربية التي تطبق خدمات الصيرفة الإسلامية، حيث توجد بها نحو 100 ألف شركة إسلامية، والعديد منها تعمل بانتظام أو تستقبل مدفوعات دولية عبر 250 مصرفا إسلاميا في أنحاء العالم.

ثانيا: تطور حجم الودائع

تراجع إجمالي الودائع لدى البنوك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية في بريطانيا لحوالي 2.86 مليار جنيه إسترليني سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 التي وصل فيها حجم هذه الودائع حوالي 2.9 مليار جنيه استرليني بمعدل انخفاض قدره 1.3%، وتستحوذ النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية على غالبية هذه الودائع، والتي تشترك مع البنوك الإسلامية في تقديم عددا من المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تلبية احتياجات السوق المحلية. (بلوافي و شاشي، 2011)

الشكل 2: تطور حجم الودائع البنوك الإسلامية في بريطانيا (Q4-2017Q42018)

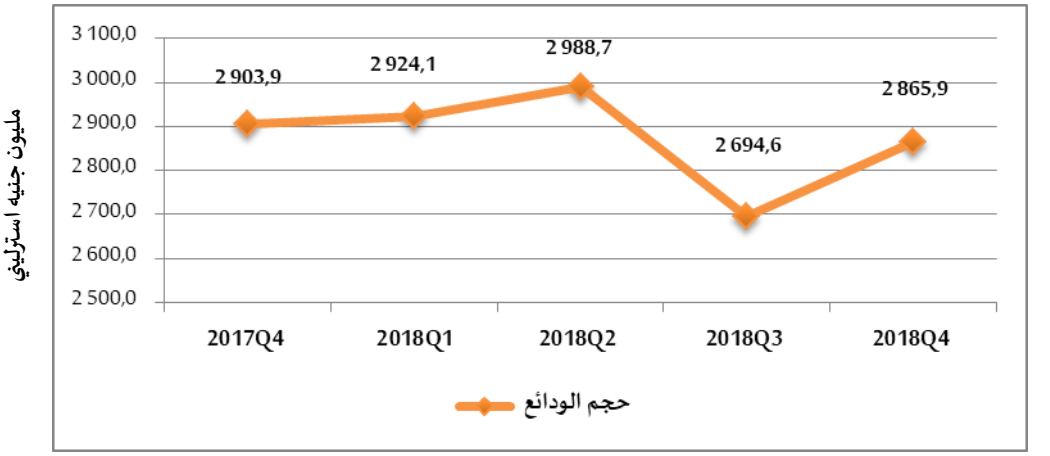

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات (IFSB)

2.4 التمويل المقدم من طرف البنوك الإسلامية في بريطانيا

استطاعت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في بريطانيا تحقيق نجاح كبير في مجال جذب رؤوس الأموال واستثمارها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مما جعل المملكة تحتل الآن المركز الأول في الدول الغربية في مجال الصيرفة الإسلامية والاستثمار وفقاً للشريعة الإسلامية، وأصبحت أكبر سوق للتمويل الإسلامي خارج العالم الإسلامي.

أولا: حجم التمويل

بلغ حجم التمويل الممنوح من قبل البنوك الإسلامية في بريطانيا بنهاية سنة 2018 إلى 3.76 مليار جنيه إسترليني مقارنة بـ2.98 مليار جنيه إسترليني سنة 2017 وبمعدل نمو سنوي يقدر بـ 26 %، وتشير الإحصائيات إلى أن التمويل الإسلامي ينمو بنسبة تتجاوز 40 % أسرع من معدل نمو القطاع المصرفي التقليدي، وبهذا تحتل بريطانيا المرتبة الثامنة عالميا في استقطاب الأموال والاستثمارات الإسلامية.

الشكل 3: تطور تمويل البنوك الإسلامية في بريطانيا (2018Q4-2017Q4)

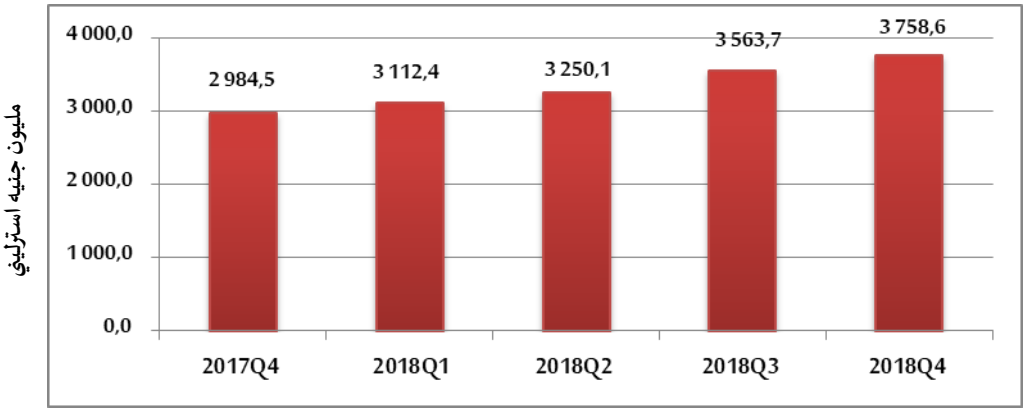

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات (IFSB)

ثانيا: التمويل حسب الصيغ

عرف التمويل المصرفي الإسلامي في بريطانيا ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الأخيرة بمعدلات نمو متزايدة وصلت لحوالي 26% بنهاية سنة 2018، وتوزع هذا التمويل على مختلف صيغ استثمار التمويل الإسلامي، إذ حظيت صيغة التورق بنسبة 43.19% من إجمالي التمويل، تليها صيغ المشاركة بنسبة 34.27%، ثم الإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 9.20%، وصيغة المرابحة بنسبة 6.2%، في حين كان الاستثمار في الصيغ التمويل الأخرى ضئيلا على غرار صيغ المضاربة، الإستصناع والسلم، التي لم تتجاوز نسبة 5.52% من إجمالي التمويل الإسلامي في بريطانيا، وهو ما يؤكد سيطرة صيغ البيوع والمشاركة على التمويل.

الشكل 4: صيغ التمويل الإسلامي في البنوك الاسلامية في بريطانيا 2018

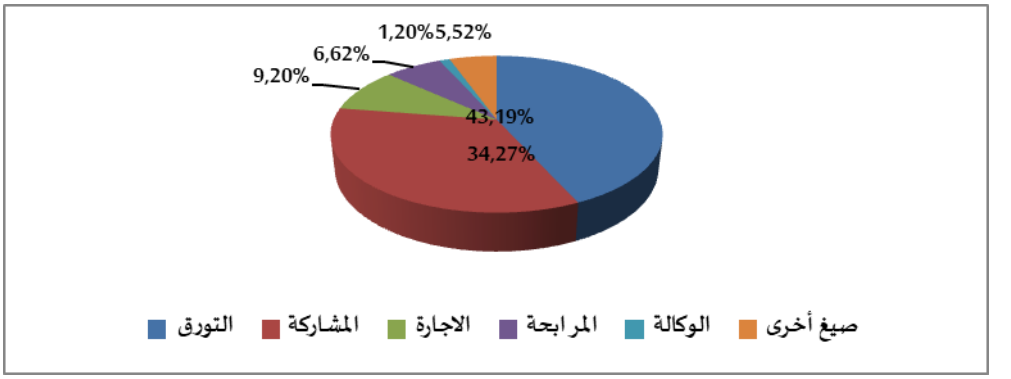

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات (IFSB)

5. مؤشرات نجاح الصيرفة الاسلامية في بريطانيا

أصبحت بريطانيا تحتل المركز الأول في الدول الغربية في مجال الصيرفة الإسلامية والاستثمار وفقاً للشريعة الإسلامية، وباتت أكبر سوق للتمويل الإسلامي خارج العالم الإسلامي، وهذا ما تفسره المؤشرات التالية:

1.5 عدد البنوك والنوافذ الإسلامية

تشير الإحصاءات الرسمية للحكومة البريطانية إلى وجود 20 مصرفا في البلاد تقدم خدمات مالية إسلامية، منها خمسة مصارف متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تماماً، والبقية تمثل نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية، وتقدم هذه البنوك الإسلامية خدماتها للمتعاملين معها من خلال من 12 فرع، ويشتغل بها حوالي 414 موظف بنهاية سنة 2018 (IFSB, 2018).

2.5 تطور حجم الأصول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

بلغ حجم الأصول المصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في المملكة المتحدة 4531.3 مليون جنيه إسترليني بنهاية سنة 2018، بنسبة نمو تقدر 31.27% مقارنة بسنة 2014 التي بلغ فيها حجم هذه الأصول حوالي 3439.9 مليون جنيه إسترليني، ووفقاً لتقرير نشره مركز الإعلام والتواصل الإقليمي التابع للحكومة البريطانية، تحتل بريطانيا المرتبة 18 من أصل 124 دولة في العالم تستخدم الصيرفة الإسلامية، وهو ما يضعها في المرتبة الأولى في أوروبا، والرابعة من بين الدول ذات الأغلبية غير المسلمة . (اتحاد المصارف العربية، 2018)

3.5 عدد المؤسسات التعليمية المهتمة بالمالية الإسلامية

تعتبر بريطانيا من الدول الرائدة من حيث توفر المؤسسات التعليمة المهتمة بالتمويل الإسلامي متقدمة على العديد من الدول العربية والإسلامية، بحيث تمتلك 55% من هذه المؤسسات المنتشرة حول العالم(IFSL, 2010) ، كما وصل عدد الشركات التي تقدم استشارات قانونية لأكثر من 200 شركة محاماة دولية، ومن أهم هذه المراكز الذي يقدم تعليما وتكوينا المتخصص في المالية الإسلامية: (The City UK, 2019)

- **المعهد القانوني للمحاسبين الاداريين بريطانيا (CIMA):** يقدم دورات وشهادات في مستويات مختلفة في مجال التمويل الاسلامي.

- **المعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI):** يوفر دورات تدريبية أساسية ومؤهل في التمويل الإسلامي في جانبه التطبيقي والشرعي .

- **معهد البنوك الإسلامية والتأمين (IIBI):** يوفر خدمات التدريب الإسلامية على الخدمات المصرفية الإسلامية وخدمات التأمين، كما يقدم مجموعة متنوعة من الدورات وشهادات الدراسات العليا حول المعاملات المصرفية والمالية الإسلامية.

4.5 لندن رائدة البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي

تقدم المملكة المتحدة خدمات التمويل الإسلامي منذ أكثر من 30 عاماً، وتعد في طليعة الدول على مستوى العالم التي تعنى بتقديم البرامج التعليمية والتدريبية في التمويل الإسلامي، ووفقاً للتقرير طومسون رويترز حول تطوير التمويل الإسلامي لسنة 2018، فقد جاء ترتيب لندن في المرتبة الأولى عالمياً من حيث عدد برامج ودراسات التمويل الإسلامي، بمجموع برامج بلغ في سنة 2017 حوالي 80 برنامجاً، أما من حيث إجمالي عدد الأبحاث المنشورة الأوراق بين عامي 2015 و2017، تحتل المملكة المتحدة المرتبة الثالثة، مع 57 ورقة بحثية منشورة، خلف ماليزيا (327) وإندونيسيا (129) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل5: أفضل الدول من حيث عدد الأوراق البحثية وبرامج التمويل الإسلامي لعام 2017

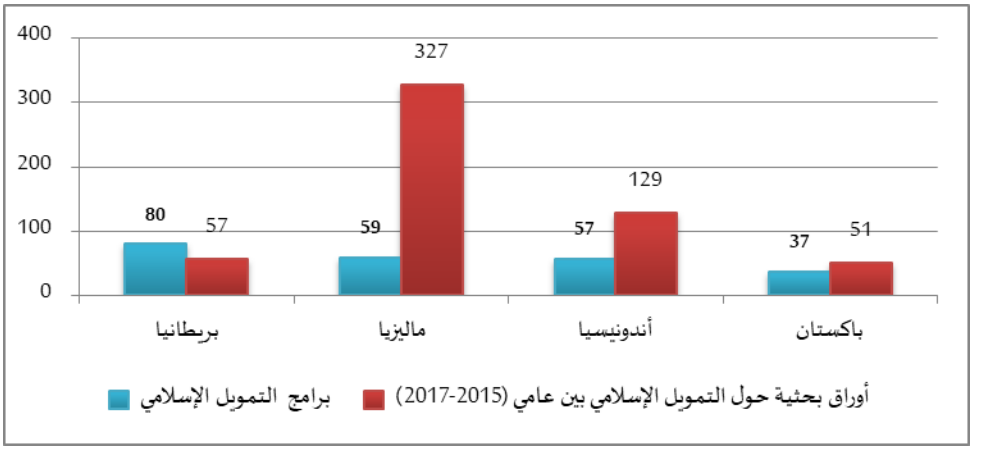

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على تقرير رويترز لتطوير التمويل الإسلامي لسنة 2018، ص43.

5.5 تطور إصدار الصكوك الإسلامية في بريطانيا

تعتبر المملكة المتحدة أول دولة غربية تصدر صكوكا سيادية (خاصة بالحكومة) وذلك في سنة 2014، إذ باعت 200 مليون جنيه إسترليني (277 مليون دولار) من الصكوك لأجل استحقاق في سنة 2019 لتمويل مشروعات البنى التحتية في المملكة، إضافة إلى الصكوك المدرجة في بورصة لندن البالغة 72 إصداراً، بقيمة إجمالية تصل إلى أكثر 53 مليار دولار، حيث وصل إصدار الصكوك إلى 8.6 مليار دولار بنهاية سنة 2018، وبهذا تتصدر بريطانيا العالم الغربي من حيث إصدار الصكوك الإسلامية، والجدول التالي يوضح حجم إصدار الصكوك الإسلامية في بورصة لندن خلال الفترة (2014-2018)

الشكل 6: حجم إصدار الصكوك الإسلامية في بورصة لندن خلال الفترة (2014–2018)

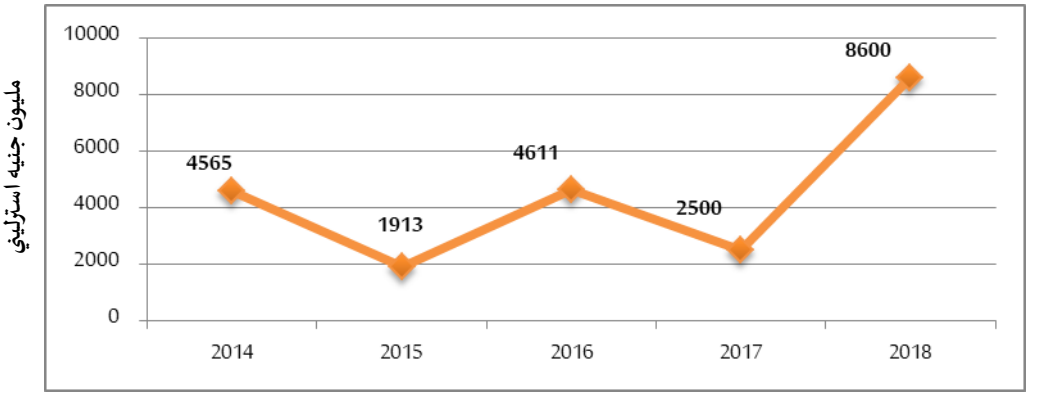

Source: The City UK, 2019, p19.

6. تحديات العمل الإسلامي في بريطانيا

هناك مجموعة من التحديات تواجه البنوك الإسلامية عموما والبريطانية تحديدا، رغم الازدهار الكبير الذي تمر به الصيرفة الإسلامية، يمكن تلخيصها في الآتي:

1.6 التحديات القانونية والضريبية:

وتسري على البنوك الاسلامية بهذه البلدان القواعد والنظم المصرفية التقليدية وليست معفاة من القوانين التي تحكم نشاط البنوك التقليدية الأخرى ويشرف عليها البنك المركزي بأسلوبه التقليدي، كما أن معظم قوانين التجارة والمصارف والشركات فيها قد وضعت وفق النمط المصرفي التقليدي والتي تحتوي أحكام لا تناسب أنشطة العمل المصرفي الإسلامي. (تقرارت ، 2018)

ومن المعوقات الضريبية التي كانت تعاني منها البنوك الإسلامية في المملكة المتحدة مشكلة الضريبة المزدوجة في عقود المرابحة والإجارة، حيث تضررت خطط الشراء السكني نتيجة النظام الضريبي البريطاني على الملكية الذي كان سائدا، في حين لم تحدث تغيرات تتعلق بقانون المصارف والذي يحدد هوية المؤسسات المقدمة للخدمات المالية كقبول الودائع، حيث يجب أن تكون مضمونة بغض النظر عن استخداماتها المختلفة تحت الطلب أو الاستثمار. (بلوافي و شاشي، 2011)

2.6 تحديات الرقابة الشرعية

من أبرز هذه التحديات التي تعترض تجربة المصرفية الاسلامية البريطانية ندرة علماء الشريعة المؤهلين لتقييم المنتجات الإسلامية قياسا بحجم العمل المصرفي الإسلامي، باعتبار حداثة هذه التجربة من جهة وتعقيدات الواقع الذي تمارس فيه نشاطها من جهة اخرى، وفي مقدمة هذه التحديات غياب فقه التجربة والممارسة والاعتماد على نقل تجارب خارجية ليست بالضرورة مشابهة للإشكالات الواقعية المعاشة، يضاف الى ذلك ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية المتواجدة بالساحة او خارجها وغياب وحدة المرجعية الشرعية في كل بلد و ما قد ينتج عن تضارب الفتاوى الفقهية التي تسند للمصارف من جهات مختلفة. (النوري، 2009)

فالحكومة البريطانية تركت حرية الأخذ بالمعايير الشرعية والمحاسبية الصادرة عن الهيئات المختلفة بشكل فردي بالمؤسسات التي تعمل في السوق البريطانية، ولم تريد التدخل بشكل مركزي. (HM Treasury, 2008)

3.6 نقص الوعي حول المالية الإسلامية

هناك نقص في الوعي حول التمويل الإسلامي والمنتجات المصرفية الإسلامية والجهل بمبادئ الصيرفة الاسلامية داخل المجتمع، واعتبارها وجها من وجوه التحايل الشرعي لدى البعض منهم والنظر الى بعض السلبيات التي لا تخلو منها أي تجربة ولا سيما في بداية الطريق والعمل على تضخيمها والحكم من خلالها على كل التجربة بالفشل او القدح في مصداقيتها واهدافها .(النوري، 2009)

4.6 قلة الكوادر البشرية

تعاني البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في بريطانيا من نقص العلماء والمديرين وأعضاء هيئات الرقابة الشرعية المؤهلين والموظفين المتخصصين، إذ أن أغلبهم قدموا من البنوك التقليدية أو تكوينهم حول المعاملات المصرفية التقليدية، فالخبرة الحالية في السوق المصرفية الإسلامية محدودة، لأن معظم المصرفيين البريطانيين لا يزالون يتعلمون المبادئ الكامنة وراء الصناعة المصرفية الإسلامية، ولذلك هناك حاجة لزيادة التعليم والتدريب، لتحسين الخبرة والمعرفة في تطوير الأدوات المالية الإسلامية والصناعة المالية نفسها. (Malek , 2011)

5.6 قلة فروع البنوك الإسلامية ومنافسة البنوك التقليدية لها

من التحديات التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في بريطانيا مسألة قلة الفروع ومنافسة البنوك التقليدية، فالبنوك الإسلامية ليس لديها شبكة فروع قوية تكفي لتلبية متطلبات المجتمع المسلم الكبير، كما أن الصيرفة الإسلامية تواجه التحدي المتمثل في وضع مستحدث ينافس الخدمات المصرفية الإسلامية، وهي مصارف قوية وعملاقة، ولا يمكن للمصارف الإسلامية حديثة النشأة منافستها أو التغلب عليها في الوقت الحاضر(Iqbal, Ausa, & Tariqulla, 1998) .

7. خاتمة:

أصبحت بريطانيا تحتل صدارة الدول الغربية في مجال الصيرفة الإسلامية من خلال استحواذها على أكبر نسبة من البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في أوربا، وباتت أكبر سوق للتمويل الإسلامي خارج العالم الإسلامي.

حيث قامت الحكومة البريطانية بحملة واسعة لتشجيع الاستثمار في المملكة المتحدة في مجال الاقتصاد الإسلامي، وذلك عبر سلسلة جديدة من الخطوات التي تهدف بها إلى جذب مزيد من رؤوس الأموال، وعززت بمبادرة جديدة أطلقتها السلطات الحكومية لـ "فرقة عمل المالية الإسلامية" سنة 2013 في إطار

استراتيجية "لندن بوابة الغرب للمالية الإسلامية" والتي تتطلع أن تكون لندن بوابة للتمويل الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية في العالم الغربي.

1.7 النتائج

لقد خلصنا في ختام هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– تولي الحكومة البريطانية اهتماما كبيرا بالمالية الإسلامية من خلال إطلاق العديد من الإجراءات والتدابير لتشجيع الاستثمار في المملكة المتحدة في مجال التمويل الإسلامي؛

– البيئة القانونية في بريطانيا لا تفرق بين المصرفية التقليدية والإسلامية في ما يتعلق بالضرائب والتسهيلات، ومنح التراخيص للمصارف الإسلامية لمزاولة نشاطها؛

– تتصدر بريطانيا طليعة الدول العالم من حيث عدد البرامج التعليمية ودراسات التمويل الإسلامي؛

– تتصدر بريطانيا العالم الغربي من حيث إصدار الصكوك الإسلامية والمقدر حجمها بـ 8.6 مليار دولار بنهاية عام 2018؛

– تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في بريطانيا العديد من المعوقات القانونية والتشريعية كالمسائل القانونية والضريبية، وغياب المعايير المحاسبية والشرعية الموحدة؛

– هناك نقص في الوعي حول التمويل الإسلامي والمنتجات المصرفية الإسلامية والجهل بمبادئ الصيرفة الاسلامية داخل المجتمع البريطاني.

2.7 التوصيات:

بناء على نتائج هذه الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

– وضع قانون موحد ينظم ويؤطر العمل المصرفي الإسلامي والتأمين التكافلي، باعتبار هذا الأخير مكامل ومساند لتطوير الصيرفة الإسلامية في بريطانيا، على غرار قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 بماليزيا، والذي ساهم في تنظيم النشاط المصرفي والتكافلي والمالي الإسلامي ككل؛

– الإسراع في تشكيل هيئة مركزية للرقابة الشرعية تضم خبراء في المجال المصرفي، القانوني والفقه الشرعي، وتعد هذه الهيئة جهة رقابية إضافية على العمل المصرفي الإسلامي لضمان التزام المؤسسات التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية بالقانون والأحكام الشرعية؛

– أن تقوم المؤسسات المالية الإسلامية في بريطانيا بتوحيد المعاير الشرعية والمحاسبية فيما بينها، من خلال تبني المعايير الصادرة عن الهيئات الدولية الداعمة للعمل الإسلامي على غرار مجلس الخدمات المالية الإسلامية (**IFSB**) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (**AAOIFI**)؛

– التركيز على الدعاية والإعلان، والتعريف بالمنتجات المالية الإسلامية بشكل مدروس، خاصة بالنسبة للجالية الإسلامية المتواجدة في بريطانيا، وتعريف المجتمع البريطاني بمبادئ المصرفية الإسلامية وتعاملاتها.

8. قائمة المراجع:

– اتحاد المصارف العربية، لندن عاصمة الاقتصاد الإسلامي، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 449، 2018، ص18.

−Bhavin Shah, Saad Qureshi, (2017), The challenges facing Islamic banking, site web: https://www.changeboard.com/article-details/15380/the-challenges-facing-islamic-banking/ (consulté le 27/11/2019).

−HM Treasury, (2008), The development of islamic finance in the UK : the gouverment’s perspect-ive.

−IFSB, (2018), Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) for Islamic Banks in Malaysia.

−IFSL, (2010), Islamic Finance 2009 in partnership with UK trade and industry and the city of London.

−Iqbal Munawar, Ahmad Ausaf, and Khan Tariqulla, Challenges facing Islamic Banking, Islamic Research and Training Institute, First edition, 1998, P55.

−Malek , A, An Analysis of Islamic Banking and Finance in West, From Lagging to Leading, Asian Social Science, vol 7, No1, 2011, P15.

-The City Uk, (2019) Global trends in Islamic finance and theUK Market 2019.

-Waseem , A. (2008). Islamic Banking in the United Kingdom: Opportunities and Challenges.

- بلوافي أحمد مهدي ، شاشي عبد القادر حسين، التمويل الإسلامي في بريطانيا: الفرص والتحديات، مجلة الإقتصاد الإسلامي، المجلد 24، العدد 2، 2011، ص ص 31-32.

- شودار حمزة، الصناعة المصرفية الاسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية- دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الاسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد15، 2015، ص353.

- فضل عبد الكريم البشير، تطبيقات دولية معاصرة في التحول نحو الاقتصاد والتمويل الإسلامي –تنافسية عواصم الاقتصاد نموذجا، مجلة الدارسات المالية والمصرفية، المجلد 23، العدد2، 2015، ص26.

- النوري محمد، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات والآفاق، الدورة التاسعة عشرة للمجلس الاوربي للإفتاء والبحوث، جويلية 2009، تركيا.

- تقرارت يزيد، صكوك التمويل الإسلامي كآلية لتفعيل عمليات السوق المفتوحة – تجربة البنك المركزي السوداني نموذجا، مجلة المالية والأسواق ، المجلد 5، العدد 1،2018 ، ص 5.